التخطيط الأمنى لمواجهة تداعيات الأزمات الدولية

رسالة مقدمة لكلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة
للحصول على درجة الدكتوراه فى علوم الشرطة

إعداد
الباحث / أحمد عادل العمرى

لجنة المناقشة والحكم

الأستاذ الدكتور/إبراهيم محمد العنانى	أستاذ القانون الدولى العام - العميد الأسبق لكلية الحقوق جامعة عين شمس	(مشرفاً ورئيساً)
الأستاذ الدكتور/صلاح الدين فوزى محمد	أستاذ ورئيس قسم القانون العام بكلية الحقوق جامعة المنصورة	(عضواً)
اللواء الدكتور/محسن محمد العبودى	أستاذ القانون العام بكلية الشرطة	(عضواً)
اللواء الدكتور/نشأت عثمان الهلالى	مساعد أول وزير الداخلية - رئيس أكاديمية الشرطة الأسبق - عضو هيئة التدريس بالأكاديمية	(مشرفاً وعضواً)
اللواء الدكتور/جمال الدين أحمد حواش	أستاذ إدارة الأزمات بأكاديمية ناصر العسكرية العليا	(خبيراً)

٢٠١٣ م

تعددت وتنوعت مهام جهاز الشرطة فى الوقت الحالى، فلم تعد وظيفة جهاز الشرطة تهدف فقط إلى تحقيق الأمن والسكينة بمفهومهما التقليدى ... بل تجاوزت هذه الوظيفة تلك المعانى إلى أهداف أكثر عمقاً واتساعاً، ويأتى ذلك فى ضوء تعدد أنشطة الدولة : الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وارتباطها فى المقام الأول بما تتمتع به الدولة من استقرار، وما تنعم به من أمن، إضافةً إلى أن كل هذه الأنشطة تحتاج – دوماً– إلى أجهزة الشرطة كى تحمى المصالح الاجتماعية والاقتصادية؛ حتى تتحقق مسيرة التنمية، ويستقر البناء الديمقراطى فى المجتمع.

ولعل ما سبق ذكره يرتبط بالنشاط الداخلى للدولة، الذى يرتبط بأجهزة أمنية قائمة بالفعل، وقطاعات نوعية تباشر دورها فى تأمين هذه الأنشطة الداخلية للدولة وفق استراتيجية واضحة تستمد معطياتها ومقوماتها من السياسة العامة للدولة ؛ حيث نرى على سبيل المثال أن قطاع الأمن الاقتصادى هو المنوط به رسم السياسة الأمنية فى مواجهة الجرائم الاقتصادية بمختلف أشكالها : " تهرب ضريبى، غسيل أموال، نصب، رشوة ... إلخ "، وهو يتعامل مع هذا الواقع الاقتصادى من منظور أمنى يكفل التجانس بين أهداف الدولة فى هذا المجال والسياسة الأمنية للدولة ككل.

ونظراً لما شهدته العقود الأخيرة من القرن العشرين والسنوات الأولى من القرن الحالى من متغيرات وتحولات إقليمية ودولية وعالمية، أدت إلى تداعى الحدود الدولية وانهيار الحواجز الجغرافية، والاتجاه إلى العولمة بعد أن أصبح العالم قرية كونية، بدأ دور الشرطة يقفز خارج الحدود الإقليمية ليواجه ما عساه أن يكون مواقف دولية، أو نزاعات من شأنها أن تؤثر بشكل أو بآخر على الأمن الداخلى، وأهمها – في هذا المقام – تلك التداعيات التى تنشأ عن الأزمات الدولية، وما يصاحبها من آثار تستلزم استنفار الجهود الأمنية لمواجهتها، والحد من استفحال آثارها.

وقد بدأ هذا الخطر يأخذ اهتماماً واسع النطاق فى ظل تزايد التوتر الذى تشهده مناطق الصراع العديدة، سواء فى منطقة الشـــرق الأوسط أو فى غيرها من مناطق العالم، مثل : "فلسطين، والعراق، والسودان، وسوريا، وليبيا "، وهـــو مـــا يتطلـــب البحث عن رؤى أمنية فاعلة تتعامل مع هذه التطورات الدولية وانعكاســـاتها علـــى الأمن الإقليمى والمحلى على حد سواء. ولعل ما شـــهدته منطقتنـــا العربيـــة مـــن تداعيات بعد أحداث حربى الخليج الثانية والثالثة، والممارسات غير الإنسانية التـــى تمارسها إسرائيل ضد الشعب الفلسطينى، وثورة ١٧ فبراير فى ليبيا، وتقسيم دولـــة السودان إلى دولة فى الشمال وأخرى فى الجنوب، والأحداث المتوترة فى ســـوريا، نهاية بتداعيات الثورة المصرية فـــى ٢٥ ينـــاير ٢٠١١ علـــى الـــصعيد المحلـــى والإقليمى والدولى لهو خير شاهد على ضرورة تحليل هذه المواقف الدولية، وبحث تداعياتها على الأمن المصرى.

ويندرج هذا المعنى تحت مسمى " علم إدارة الأزمات " بوصفه العلـــم الـــذى يتعامل مع حدث مفاجئ له آثار وتداعيات غير متوقعـــة بـــشكل كامـــل، ويتطلـــب مواجهة حاسمة وسريعة للحد من استفحال هذه الآثار خلال وقت محدود، وبالتـــالى فإن البحث عن الأزمات الدولية لن يكون هو موضوع هذه الدراسة فحسب بـــل إن موضوعنا ينصب على ما تخلفه هذه الأزمات من تداعيات تتطلب وضع استراتيجية أمنية مرنة تتعامل معها وفق درجة خطورتها وتأثيرها على الاستقرار والأمن.

ولا شك أن الوصول لتحليل وافٍ لمفهوم الأزمـــة الدوليـــة، ووضـــع معيـــار واضح، وضوابط محددة لهذا المعنى سيكون بداية لبحث تداعيات هذه الأزمات فـــى مختلف المجالات "الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية والبيئيـــة " ؛ حيـــث سيكون لكل أثر من هذه الآثار أساليب مواجهة أمنية ترتبط فى المقام الأول بفلـــسفة العمل الأمنى وأساليبه.

ولما كانت الشـــرطـــة المصـــرية من الأجهـــــــزة التى تهتم بتوظيف العلم فى خدمـــة قضـــــايا الأمن .. فقد أردنا أن نقدم فى هذه الدراسة نموذجـــاً علميـــاً رصيناً يتعامل مع واحدة من أهم المتغيرات الدولية وهى : " الـــصراع مـــن أجـــل السيطرة " كفلسفة جديدة لعالم جديد اتخذ من العولمة ستاراً للوصول إلـــى أهـــداف سياسية، وكان من الضرورى علينا كجهاز أمن ألا نغفل هذه التحولات فى العلاقات الدولية، ودرجة تأثيرها على الأمن المصرى، بل كان من اللازم والـــضرورى أن نطرح رؤيتنا العلمية فى ضوء ما يطرحه الواقع الدولى لتكون لدينا سياسة واضحة يمكن استثمارها فى وضع خطة المواجهة لما قد تأتى به الأحداث مستقبلاً.

ولا شك أن الصعوبة فى هذا المقام تتصل بكيفية إدارة هذا الحـــدث، خاصـــة وأن آثاره ليست ذات طبيعة واحدة، بل تتعـــدد بحـــســـب الأثـــر المترتـــب علـــى الأزمـــة، وهو ما يتطلب – بالإضافة إلى رسم السياسة الأمنية والتخطيط لها – أن نحدد بدقة الأدوار التى سيقوم بها كل جهاز أمنى فى تنسيق واعٍ مـــدروس حتـــى يمكن أن تُدار الأزمة وتواجه تداعياتها بأسلوب علمى يحقق أهدافه، لذا فإن الدراسة الدقيقة للتخطيط الأمنى والوصول لمفهومه ومقوماته، وعوامل النجاح فيه تُعد مـــن الأمور المهمة التى تمكن من وضع القواعد والأسس اللازمة لمواجهـــة التـــداعيات الأمنية للأزمات الدولية من حيث: التنبؤ بها، ووضع الخطط المناسبة لها، ومتابعـــة تطوراتها، وتعديل الخطط بما يتناسب مع تلك التطورات، مع تنـــسيق الأدوار بـــين الأجهزة الأمنية المختلفة، وكذلك بين وزارة الداخلية وباقى أجهزة الدولـــة المعنيـــة بمواجهة هذه التداعيات، وطبقاً لمعطيات العصر الحالى من التطور الحـــادث فـــى المتغيرات والأزمات المختلفة؛ فيجب العمل على تطوير كافـــة العناصـــر اللازمـــة لمواجهة الأزمات، سواء كانت عناصر بشرية أو مادية أو إدارية أو تكنولوجية.

وتتمثل أهمية الدراسة: أنه في ظل ظروف عالمية مضطربة سياسياً واقتصادياً لا يتصور فيها وجود مجتمع يخلو من الأزمات، حتى ليمكن القول بأن الأزمات أصبحت سمة من سمات الحياة المعاصرة، والتطور البشرى، وكما يواجه الفرد أو الأسرة أزمة ما .. فإن المجتمعات والدول تواجه أزمات كبرى فى علاقتها بالدول الأخرى، تتميز بحالة من التوتر الشديد حتى تصل إلى مرحلة حرجة تنذر بالانفجار فى العلاقات الطبيعية بين الدول، وتشكل طوراً متقدماً من أطوار الصراع الدولى الذي يبدأ بالمساجلات الكلامية، ويتدرج فى تصاعده حتى تصل ذروته إلى الاشتباكات العسكرية.

والاهتمام بالأزمات الدولية ليس لمجرد كونها ظاهرة متكررة فى العلاقات الدولية المعاصرة فحسب، بل يُعزى هذا الاهتمام – أيضاً – للنتائج والتداعيات المهمة والخطيرة التى تؤدى إليها مثل هذه الأزمات سواء على الأطراف المشاركة فيها أو على النظام الدولى.

وتتميز مصر بحكم موقعها الجغرافى والتاريخى بتأثرها بهذه الأزمات خاصة فى ظل وجود قضايا رئيسية عالقة لم تنته بعد لحلول جذرية، مثل: النزاع العربى الإسرائيلى، وأزمة العراق، وأزمة الملف النووى الإيرانى، وأزمة المياه ودول حوض نهر النيل، وثورات الربيع العربى فى تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا، وتمتد تلك التداعيات بأثرها سلبياً على الوضع الأمنى الداخلى؛ حيث تقوم أجهزة الشرطة بمواجهتها والتقليل من الأخطار الناتجة عنها.

والأزمات الدولية لا تُعنى بالناحيتين السياسية والعسكرية فقط، ولكنها تتضمن الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فمثلاً عند حدوث انهيار فى البورصات العالمية، أو أخطار ناشئة عن مفاعل نووى فى دولة مجاورة سواء بحدوث انفجار أو تسرب إشعاعى نووى، أو عند التخلص من النفايات النووية بطرق غير

صحيحة، أو حدوث أزمة بيئية مثلما نتج عن النشاط البركانى الهائل فى دولة أيسلندا من سحابات هائلة حجبت الرؤية للرحلات الجوية فى معظم قارة أوروبا لفترة طويلة، أو مثلما حدث فى الأزمة المالية العالمية فى الولايات المتحدة الامريكية " أزمة الرهن العقارى"؛ حيث أدى ذلك لأضرار اقتصادية داخلية، مثل: انخفاض دخل قناة السويس، وتدهور السياحة، وكساد شركات الطيران، وتأثر معدل الاستثمار الأجنبى ومعدلات النمو، وحدوث نقص فى السلع الأساسية، وزيادة معدلات البطالة، وما ينتج عنها من جرائم متعددة.

وتلك الأخطار الناتجة عن التداعيات السابقة تتطلب مواجهة أمنية تتعدد فيها أساليب المواجهة لتحقيق الاستقرار والسلام الاجتماعى داخل البلاد.

ويُعد التخطيط الأمنى بمثابة الإطار العام الذى يتم فى نطاقه التعامل مع الأزمات، وذلك بالتحديد المسبق لما يجب عمله .. وكيفية القيام به .. ومتى .. ومن الذى سيقوم به .. وكذلك وضع سيناريوهات للتنبؤ بالأزمات الدولية، وتداعياتها على الأمن الداخلى لاستبعاد عنصر المفاجأة، وتخفيض درجة المباغتة التى تحويها الأزمة لحماية المجتمع من الأخطار التى تهدد أمنه.

لذا فإن أهمية الدراسة تكمن فى تغيير وتطوير فكر العمل الشرطى لدى كافة الكوادر الشرطية؛ حيث لم يعد يقتصر على مواجهة الجرائم التقليدية فقط، إنما يجب أن يتسع الأفق الأمنى ليشمل كافة ما يدور حولنا من متغيرات وأحداث إقليمية ودولية، وما تفرزه من تداعيات أمنية تستلزم التدريب والاستعداد لمواجهتها، وذلك بالتخطيط الجيد والإدراك الواعى لتلك المتغيرات، وأن تكون تلك الكوادر ذات قدرات علمية وعملية للتنبؤ بتلك الأزمات وتداعياتها المؤثرة على الرأى العام، وعلى النواحى الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية فى أرجاء الوطن.

وتهدف هذه الدراسة إلى:

١- إيضاح أهمية التخطيط وتأثيره على العمل الأمنى.

٢- توضيح مفهوم الأزمة الدولية وخصائصها وأنواعها المختلفة، وكيفية التنبؤ بكافة التداعيات الناشئة عنها.

٣- إلقاء الضوء على أهمية وضرورة التخطيط الأمنى فى مواجهة التداعيات الأمنية للأزمات الدولية.

٤- إعداد كوادر أمنية لديها القدرة على تقدير المواقف، والتداعيات الناشئة عن الأزمات الدولية على أساس علمى، مع تبنى استراتيجية شاملة لا تقتصر فقط على البعد الأمنى، ولكن تراعى مختلف التداعيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية فى المجتمع.

٥- وضع خطة قومية شاملة لمواجهة تداعيات الأزمات الدولية؛ يحدد فيها دور وزارة الداخلية بالتعاون والتنسيق مع الأجهزة والوزارات المعنية فى الدولة، لتفادى التخبط فى القرارات أو الازدواجية، بل والتعارض – فى بعض الأحيان – خلال تلك المواجهة.

٦- صياغة منظومة متكاملة ومتطورة للأداء الأمنى فى مواجهة تداعيات الأزمات الدولية، سواء فى العنصر البشرى أو المعلوماتى، مع العمل على استحداث كيانات إدارية لتحقيق الأهداف المنشودة.